التعليم الجامعي الأهلي في العراق : المزايا والمعوقات وسبل المعالجة

Private university education in Iraq: Advantages, constraints, and remedies

أ.د. ستار جبار خليل البياتي
جامعة النهرين/ كلية اقتصاديات الاعمال
بغداد, العراق
Dr.Sattar Jabbar Khalil Al-Bayati
College of Business Economics / Al – Nahrain University,
Baghdad, Iraq
drsattar64@yahoo.com

الباحثة نركز علي سلمان
جامعة النهرين/ كلية اقتصاديات الاعمال
بغداد, العراق
Nargez Ali Salman
College of Business Economics/ Al-Nahrain University,
Baghdad, Iraq
nargizalisalman8@gmail.com

معلومات البحث:

- **تاريخ الاستلام:** 14-09-2020
- **تاريخ ارسال التعديلات:** 23-09-2020
- **تاريخ قبول النشر:** 04-10-2020

المستخلص:

أصبح إنشاء الجامعات الاهلية هو احد الوسائل لنشر التعليم الجامعي , وتوسيعه في المجتمع العراقي في اطار استراتيجية التربية والتعليم الجامعي في توسيع التعليم , ويتم تشجيع هذا النوع من التعليم على الصعيد الحكومي , وذلك استناداً الى فلسفة تنطلق من مبدأ التكامل بين التعليم الحكومي , والتعليم الأهلي واعتبار الأخير هو احد الروافد المتممة , او المكملة للتعليم الجامعي الحكومي.

من اهم مميزات التعليم الجامعي الأهلي بأنه يعطي حرية اكبر في اختيار الكليات , والتخصصات العلمية طبقاً لرغبة الطلاب المتقدمين للدراسة في الجامعات الاهلية .

ان اهم استنتاجات البحث , هي ان الجامعات الاهلية لا تعاني من مشكلة البطالة المقنعة احياناً , إذ انها تعتمد في الغالب هياكل إدارية مرنة تؤمن كفاءة أداء عالية بجميع منتسبيها , وعلى عكس ذلك تتخذ جميع الإجراءات اللازمة بحق الأشخاص الذين لا يرتقي أداؤهم الى المستوى المطلوب من الناحية الإدارية , والعلمية .

ومن اهم توصيات البحث هي قيم الكليات والجامعات الاهلية بكسب ثقة المواطن , بحيث يكون منافساً للتعليم الجامعي الحكومي , ويرتقي به , ويشجع التعليم الأهلي استناداً الى فلسفة تنطلق من مبدأ التكامل بين التعليم الحكومي , والتعليم الأهلي.

الكلمات المفتاحية : الجامعات الاهلية , التعليم , الاستثمار , التنمية الاقتصادية , البطالة .

Abstract:

The establishment of private universities has become one of the means to spreading university education and expanding it in the Iraqi society within the framework of the university education strategy to expand education and this type of education is encouraged at the government level according to a philosophy that stems from the principle of integration between government education and private education and considering the latter is one of the complementary substitutions to public university education.

One of the most important advantages of private university education is that it gives greater freedom to choose colleges and scientific specializations according to the desire of the students who are applying to study in private universities.

The most important conclusions of the research are that private universities do not suffer from the problem of disguised unemployment sometimes as they often adopt flexible administrative structures that ensure high performance efficiency for all of their affiliates and on the contrary they take all necessary measures against persons whose performance does not rise to the required level in terms of administrative, and scientific levels.

Among the most important recommendations of the research are the values of private colleges and universities to gain the confidence of the citizen so that it competes with public university education, promotes it, and encourages private education according to a philosophy that stems from the principle of integration between government education and private education.

Keyword: Privet universities, Education, Invesment, Economical development, The unemployment

المقدمة:

لا يختلف اثنان على جودة التعليم الجامعي في العراق , حيث كانت نظم التعليم المعتمدة , تتميز بجودتها لدى الكثير من المؤسسات العلمية والمنظمات الدولية والعربية ، ألا ان النظام التعليمي قد تعرض الى هزة عنيفة أثرت في جودته بحيث تراجع عن مكانته العلمية السابقة منذ بداية عقد التسعينيات من القرن الماضي , أي عندما تم فرض العقوبات الدولية على العراق ومنها الحصار الاقتصادي .

لقد شمل الحصار الاقتصادي جميع القطاعات الحكومية والأهلية ومنها الجامعات , والمؤسسات , والمراكز البحثية والعملية مما أبعدها لأكثر من عشر سنوات عن مواكبة مسيرة التطور والتقدم العلمي ، التي واكبتها أنظمة التعليم الجامعي في البلدان المتقدمة ، وقطعت شوطاً كبيرة في تطوير أساليب وتقنيات التعليم الجامعي الحديثة .

إن الحصار هذا كان قد أثر بشكل سيء جداً على مخرجات التعليم الجامعي , كما كان كل متتبع لمسيرة النظام التعليمي في العراق يعتقد بأن التعليم بعد العام 2003 ، سوف ينال نصيبه من التطور والازدهار بسبب الانفتاح على العالم الخارجي ، وهذا ما حصل بالفعل عندما توسع التعليم الجامعي توسعاً افقياً بحيث أصبحت الجامعات الحكومية , والأهلية , والمراكز البحثية والعلمية منتشرة في عموم محافظات العراق بعد ان كانت مقتصرة على العاصمة بغداد , وبعض المحافظات المهمة.

الا ان التطور الافقي لم يكن كافياً كما يبدو بالنسبة للتعليم الجامعي لتحسين جودة التعليم الجامعي، على اعتبار ان التطور الافقي على الرغم من أهميته إلا أن التطور الرأسي يظل هو الأهم لتطور التربية والتعليم في العراق ، من خلال تجاوز الأساليب التقليدية في التعليم ، وتغيير المناهج لتواكب المتغيرات الحديثة في ثورة الاتصالات ، وتكنولوجيا المعلومات ، واقتصاد المعرفة .

أهمية البحث :

تكمن أهمية البحث في :

- معرفة واقع التعليم الجامعي الاهلي في العراق ، علاوة على تحديد نقاط القوة والضعف وذلك تمهيداً لدعم الجوانب الايجابية وتعزيزها ومعرفة السلبيات ومعالجتها .
- توضيح الجوانب التي تؤثر على أداء التعليم الجامعي الأهلي ، تمهيداً لدراستها بشكل اعمق وادق , من أجل زيادة ترصين مخرجاته بما يتلائم مع واقعها التنموي في العراق .

مشكلة البحث :

لقد شهد التعليم الجامعي الأهلي في العراق بشكل عام ، وبغداد بشكل دور التعليم الجامعي الأهلي , هل ان توسع دور هذا القطاع في النشاط الاقتصادي سيفضي الى مزيد من النمو , ومن ثم الى المشاركة في تحقيق التنمية أم على العكس من ذلك ؟ علماً أن مزيداً من خريجي هذا القطاع سيؤدي الى حدوث ضغط إضافي على سوق العمل .

فرضية البحث :

للتعليم الجامعي الأهلي دور مهم وايجابي في تحقيق معدلات النمو الاقتصادي والذي يؤدي الى التنمية .

أهداف البحث :-

يهدف البحث الى :-

1. التعرف على مدى كفاءة مخرجات الكليات الأهلية النوعية والكمية , على وفق احتياجات سوق العمل العراقي .
2. اقتراح الحلول المناسبة للمشاكل التي تواجه التعليم الجامعي الأهلي , لكي تساعد في نمو وزيادة كفاءة الموارد البشرية فيها .

هيكلية البحث :

من أجل تناول موضوع البحث وتحقيق أهدافه فإنه سيتم تناوله من خلال المحاور الآتية :

أولاً : فلسفة التعليم الجامعي الأهلي في العراق

ثانياً : مزايا التعليم الجامعي الأهلي في العراق

ثالثاً : التحديات التي تواجه التعليم الجامعي في العراق

رابعاً : مشكلات التعليم الجامعي الأهلي في العراق وسبل معالجتها.

وقد أُختتم البحث بمجموعة من الاستنتاجات والتوصيات التي أوصى بها البحث لمعالجة المشاكل التي يعاني منها التعليم الجامعي الأهلي في بغداد .

أولاً : فلسفة التعليم الجامعي الأهلي في العراق

ترتبط تنمية الموارد البشرية , ومشكلاتها , وطرق التعامل معها , والسياسات اللازمة لمعالجتها بفلسفة وأيديولوجية النظام السياسي والاجتماعي للبلدان , وفي ظل النظام الرأسمالي نجد ان مشكلات العمل والنشاط الاقتصادي , وعناصر الإنتاج (البشرية والمادية) , والسياسات التعليمية تحدد على وفق فلسفة , وأيديولوجية ذلك النظام .

اما البلدان النامية نجد انها تفتقر الى فلسفة تعتمد عليها في حل المشاكل الاقتصادية , والاجتماعية وافتقارها الى السياسات الملائمة لتخطيط , وتوجيه , وتنمية الموارد البشرية وذلك ضمن سياسة تعليمية تنسجم مع ظروف هذا البلد , ومراحل التطور الاقتصادي والاجتماعي التي يمر بها , لذلك فأن الهدف الذي تسعى اليه هذه البلدان هو تنمية الموارد البشرية وذلك من خلال سلسلة من القرارات , والسياسات , والإجراءات الخاصة بالاستثمار البشري الذي تحدده , وتساهم فيه بشكل فاعل (نظام التعليم) ونمط الإنتاج السائد في المجتمع , وعليه لابد من وجود فلسفة , وايديولوجية تؤطر عملية تنمية , وتوجيه الموارد البشرية وبما ينسجم مع طبيعة التطور التاريخي , والاجتماعي لهذه البلد .

لقد اختلفت وجهات نظر الاقتصاديين حول ابعاد ومضمون عملية التعليم , إذ ان فريدمان وهو احد

الاقتصاديين الرأسماليين , نراه قد دعا الى عدم التدخل من قبل الدولة في التمويل , وتوجيه المؤسسات التعليمية , وتغطية كلفها وذلك عن طريق فرض الأجور المناسبة , كما دعا الى تغطية كلفة التعليم المهني من قبل المستفيدين منه على أساس ان العائد من الاستثمار البشري يعد مرتفعاً , لذا فأن تمويل التعليم يجب ان يكون عن طريق منح قروض يعاد سدادها الى الجهة الدائنة , وذلك باستقطاع نسبة محددة من الدخل الفردي المقترض المتوقع في المستقبل , وينطلق هذا بالأساس من مبدأ الملكية الخاصة , وتعميق التفاوت الطبقي , وتحقيق الأرباح الفردية (طاقة , 2010 , ص 25) .

أن هذه النظرة الفلسفية لم تلق القبول الكبير لدى الاقتصاديين البلدان النامية , وذلك يرجع الى ان التعليم يوفر مجاناً من قبل البلد في أغلب هذه البلدان , فالتعليم المجاني هو جزء من فلسفة , وسياسة النظام السياسي , والاجتماعي السائد في البلدان النامية والتي يكون هدفها الأساسي هو منع انخفاض المستوى المعيشي للأفراد , والاستمرار في سياسة عدم دخول الافراد , فلو كان التعليم بأجور لكان الفرد قد تحمل تكاليف اقتصادية تؤثر على دخله الحقيقي .

إن استراتيجية تنمية الموارد البشرية في العراق كانت تنطلق من مبدأ أساسي , وهو ان العنصر البشري (يعد غاية ووسيلة في عملية البناء والتنمية) في آن واحد .

كانت آثار هذه الفلسفة واضحة من خلال الاطار العام للخطط التنموية خلال مدة السبعينيات , والثمانينيات من القرن الماضي , والتي من خلالها خطى العراق خطوات مهمة في مجال الاستثمار في التعليم , وذلك يعود الى ادراكه أهمية العنصر البشري , وتأهيله , وتعليمه بالنسبة للتنمية .

وبناءً على هذا الأساس فقد زادت الدولة من حجم استثماراتها المالية المخصصة لهذا القطاع , مما أدى الى زيادة عدد الجامعات , والمؤسسات التعليمية , والارتقاء بمستواها كماً , ونوعاً خلال تلك المدة . لكن خلال مدة التسعينيات وظروف الحصار التي مر بها البلد , وانعكاساتها على مجمل النشاط الاقتصادي , والاجتماعي , قد تطلب تبني استراتيجية جديدة ملائمة لطبيعة الظروف بالشكل الذي سوف يحد فيه من آثار الحصار على تنمية الموارد البشرية , وخصوصاً قطاع التعليم , فقد تم فتح المجال امام القطاع الخاص ليؤدي دوره التاريخي في مجال التنمية البشرية , وكان التعليم الجامعي الأهلي هو احد المنافذ الرئيسة لهذه الاستراتيجية والتي لا تتعارض مع دور الدولة في توجيه , ورقابة الجامعات الاهلية , وتحديد سياساتها العلمية , والتربوية وذلك على وفق فلسفة واتجاهات الدولة الرئيسة .

أن المبدأ الأساسي الذي انطلقت منه الدولة في فلسفتها هو أن العلاقة بين الجامعات الحكومية والأهلية هي ليست علاقة تنافسية , بل هي علاقة متكاملة أحدهما مكمل للآخر , ورأت ضرورة وجود قطاع خاص وذلك ضمن النشاط الاقتصادي العام للدولة , وان حجم , ونوع هذا النشاط يجب ان يرتبط بالظروف الذاتية , والموضوعية لتطوير المجتمع (ناصر , 2016 , ص 83-84).

ثانياً : مزايا التعليم الجامعي الأهلي في العراق

لقد أصبح إنشاء الجامعات الأهلية هو أحد الوسائل لنشر التعليم الجامعي , وتوسيعه في المجتمع العراقي في اطار استراتيجية التربية والتعليم الجامعي في توسيع التعليم,ويتم تشجيع هذا النوع من التعليم على الصعيد الحكومي , وذلك استناداً الى فلسفة تنطلق من مبدأ التكامل بين التعليم الحكومي , والتعليم الأهلي واعتبار الأخير هو احد الروافد المتممة,أو المكملة للتعليم الجامعي الحكومي.

ويمكن ذكر أهم مزايا التعليم الجامعي الأهلي في العراق :

1. اتساع فرص التعليم الجامعي لجميع طالبيه في التخصصات العلمية والتي يكونون راغبين بها من دون ان تتحمل الدولة أي أعباء مالية .
2. يعد التعليم الجامعي الأهلي هو نظام تعليمي رديف ومنافس قوي للتعليم الرسمي ويمكن ان يساهم بتطوير التعليم الجامعي بشكل عام .
3. يعطي التعليم الجامعي الأهلي حرية اكبر في اختيار الكليات , والتخصصات العلمية طبقاً لرغبة الطلاب المتقدمين للدراسة في الجامعات الاهلية ، وامكانية ارتباط هذا النمط من التعليم ارتباطاً حقيقياً بحاجة المجتمع .
4. ان التعليم الجامعي الأهلي يواكب حركة تطور العلوم الحديثة ويعمل على إدخالها الى البلد لهدف تحسين فرص منافسيها للجامعات الحكومية , وجذب الطلاب المتفوقين دراسياً لها.
5. بإمكان الجامعات الأهلية ان تكون مراكز علمية للتميز والجودة كما هو الحال في العديد من البلدان المتقدمة , إذا ما أحسن الاشراف عليها , وتم تأمين مصادر تمويلها بالشكل الجيد.
6. عمل الجامعات الأهلية على وفق معايير الجدوى التربوية , والعلمية , والاقتصادية يؤمن استقراراها , وقدرتها على المنافسة مع الجامعات الحكومية او غير الحكومية .
7. الجامعات الأهلية لها حرية اكبر في تصريف شؤونها الإدارية والعلمية بالمقارنة مع الجامعات الحكومية .
8. الجامعات الاهلية لا تعاني من مشكلة البطالة المقنعة احياناً , إذ انها تعتمد في الغالب هياكل إدارية مرنة تؤمن كفاءة أداء عالية بجميع منتسبيها , وبخلاف ذلك تتخذ جميع الإجراءات اللازمة بحق الافراد الذين لا يرتقي أداؤهم الى المستوى المطلوب من الناحية الإدارية , والعلمية.
9. التعليم الجامعي الأهلي يتحمل مسؤوليات واسعة في مجال عدم تكرار النواقص , والعيوب التي يعاني منها التعليم الحكومي باستمرار عما هو جديد , ومتطور سواء كان ذلك على صعيد المناهج الدراسية , أو الاستعداد لتلبية احتياجات المجتمع , وسوق العمل .
10. وأخيراً فإن وجود الجامعات الاهلية سوف يحد من هجرة الكفاءات , والعقول المحلية وذلك بسبب

التوسع في سوق العمل , وازدياد فرص العمل مع ما يرافق ذلك من تحسين للوضع الاقتصادي لأعضاء هيأة التدريس (ناصر , 2016 , ص 125-126).

ثالثاً : التحديات التي تواجه التعليم الجامعي في العراق

هناك مجموعة من التحديات الخارجية , والمحلية التي يواجهها التعليم الجامعي في العراق كما هو الحال في اغلبية البلدان ومنها انخفاض مستوى المواءمة مع احتياجات التنمية , وتنامي الطلب الاجتماعي , وسوق العمل على التعليم , وواقع سياسة القبول في التعليم الجامعي , وجودة البرامج , وضعف التمويل , والمستوى النوعي للمناهج , ومستوى البحث العلمي علاوة على وجود تحديات أخرى فرضتها المستجدات المعاصرة متمثلة بالتطورات في تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات , والعولمة , والمنافسة العالمية , وتأثير ذلك على خريجين قادرين على المنافسة العالمية في سوق العمل , والتحديات الاقتصادية وغيرها .

وفيما يأتي خلاصة لأهم التحديات التي تواجه مؤسسات التعليم الجامعي في العراق :

I. المواءمة بين مؤسسات التعليم الجامعي واحتياجات التنمية وسوق العمل :

معظم البلدان النامية والبلدان العربية ومن ضمنها العراق تواجه موضوع المواءمة بين مؤسسات التعليم الجامعي بشكل خاص , ففي العراق تعد من التحديات الجوهرية التي تواجه قطاع التربية والتعليم بشكل عام , والتعليم الجامعي بشكل خاص وسوق العمل تحديداً , ويرجع ذلك الى الضعف الحاصل في تطابق المخرجات مع سوق العمل وذلك نتيجة لطبيعة المناهج الدراسية , وانخفاض مستوى المهارات , وقيم العمل لدى الخريجين , وافتقارهم للمرونة الكافية للتعامل مع الاحتياجات التي فرضتها التطورات في سوق العمل الناجمة عن الحروب وعدم وجود استقرار سياسي , والقيام بضخ مخرجات من تخصصات لا يحتاجها سوق العمل , ونقص في تخصصات تتصاعد الحاجة اليها , إذ تشير البيانات في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي الى اختلال التوازن بين تخصصات الخريجين , إذ يشكل خريجو تخصصات العلوم الإنسانية نسبة أعلى من خريجي التخصصات العلمية , والتطبيقية التي تتطلبها التنمية الاقتصادية (وزارة التعليم العالي والبحث العلمي , 2012) .

خصصت خطة التنمية الوطنية , والاستراتيجية الوطنية للتربية والتعليم الجامعي في العراق (2010-2014) حيزاً مهماً لقضية المواءمة بين مخرجات التعليم , ومتطلبات سوق العمل ودعت الى توسيع قاعدة التعليم الجامعي مما يتفق مع متطلبات التنمية.

وأشارت الدراسات الى انفصال شبه كامل بين مؤسسات التعليم العالي , وسوق العمل ومن ثم تتراكم اعداد هائلة من الخريجين العاطلين عن العمل الذين يرفضهم القطاع الخاص بسبب انخفاض نوعياتهم وعدم ملائمة قدراتهم , وكفاءاتهم لمتطلبات العمل في هذا القطاع , وتضيف الدراسات ان ما يزيد من تفاقم المشكلة هو ترسخ التوجه نحو العولمة التي تؤكد على حرية حركة رأس المال البشري مما يقود الى شدة المنافسة على الوظائف المتوفرة في سوق العمل (Promise, 2000).

يتطلب التنسيق بين مؤسسات التعليم الجامعي واحتياجات سوق العمل في المجتمع بيانات وإحصائيات وقيم كالآتي (بطانة , 2001):

- تصميم وتخطيط الهياكل التنظيمية , واللوائح , والوسائل , والإجراءات المنظمة للعمل في قطاعات المجتمع .
- توصيف المهن والوظائف المختلفة .
- دراسة احتياجات مؤسسات المجتمع الآنية والمستقبلية .
- تحديد الدور الفعلي لمؤسسات التعليم الجامعي وذلك لتلبية احتياجات سوق العمل .
- تخطيط السياسة التعليمية على وفق الاحتياجات الفعلية والمستقبلية , وتأهيل الكوادر البشرية بحسب التخصصات والقوى اللازمة لسوق العمل , وخطط التنمية المرسومة .

بشكل عام يواجه خريجو التعليم الجامعي بشكل عام , والتعليم الأهلي بشكل خاص تحدياً يتمثل بارتفاع مستويات البطالة بين شرائح الخريجين , وعدم مواءمة مخرجات التعليم مع متطلبات سوق العمل علاوة على عدم قدرة جهاز التعليم الجامعي من التحكم باحتياجات السوق , ومسايرة التغيرات الدائمة في تلك الاحتياجات في ظل ظروف توسع الطلب على التعليم , والتضخم الحاصل في مخرجاته (محمد , 2018 , ص 235) .

وفيما يأتي بيانات تمثل نسبة البطالة التي تعاني منها محافظة بغداد على سبيل المثال ، وتقابلها نسبة النشاط الاقتصادي الذي تتمتع به المحافظة في السنة نفسها للمدة (2003 - 2017) :

جدول (1) : نسبة البطالة ونسبة النشاط الاقتصادي في بغداد (2003-2017)

التسلسل	السنة	نسبة البطالة %	نسبة النشاط الاقتصادي%
1	2003	33	43.3
2	2004	28.5	46
3	2005	16.8	48.35
4	2006	15.74	48.75
5	2007	12	12
6	2008	11.77	51.91
7	2011	6.6	43.3
8	2012	15	42.8
9	2014	13.3	44.7
10	2016	9.8	44.6
11	2017	9.3	43.9

المصدر : وزارة التخطيط , الجهاز المركزي للإحصاء , إحصاءات وزارة التعليم العالي , سنوات مختلفة .

من الجدول أعلاه يتضح لنا كل من نسبة البطالة في بغداد , ونسبة النشاط الاقتصادي في المحافظة , ونستطيع

من خلال هذه النسب ان نعرف ان العام 2003 ، كانت فيه اعلى نسبة من البطالة حيث بلغت (33%) ، وذلك نظراً لظروف الحروب التي مر بها البلد , وبعد ذلك بدأت نسبة البطالة تنخفض سنة بعد سنة حتى أصبحت في العام 2007 (12%) , ووصلت الى ادنى نسبة في العام 2008 (6.6%) وكانت حين ذلك نسبة النشاط الاقتصادي (43.3%) , وعاودت الارتفاع بعد ذلك لتصل الى (13.3%) في العام 2014 .

أدى ارتفاع نسبة البطالة الى حدوث مشاكل كثيرة علاوة على الخسائر الاقتصادية بسبب عدم مساهمتهم في الإنتاج , وان اهم الآثار السلبية للبطالة هي :

1. **آثار اجتماعية :** مثل زيادة نسبة الإرهاب والجريمة.
2. **آثار اقتصادية :** مثل انخفاض الأجور , ونقص الادخار , والقبول بوظائف من مستوى أقل , وانخفاض الإنتاج .
3. **آثار ديمغرافية :** مثل زيادة الهجرة الخارجية والداخلية , وارتفاع سن الزواج .
4. **آثار نفسية :** كالإحباط وعدم الثقة بالنفس[1]

II. نسبة الالتحاق في التعليم الجامعي :

يعبر هذا المؤشر عن قدرة مؤسسات التعليم الجامعي على استيعاب الطلاب من الفئة العمرية التعليمية المقابلة للسكان , على الرغم من تطور هذه النسبة خلال العقود الثلاثة الأخيرة , حيث ارتفعت نسبة الالتحاق الصافي من حوالي (8%) في مطلع ثمانينيات القرن الماضي الى حوالي (15%) في العام 2004 (وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ,) . الا انها ما زالت منخفضة بالمقارنة مع دول الجوار والدول الأخرى , فقد بلغت هذه النسبة اكثر من (25%) في بعض البلدان العربية , وتتراوح ما بين (50%) الى (70%) في البلدان المتقدمة (محمد , 2018 , 238) .

من الأمور التي تأثر على نسبة التحاق الطلاب بالكليات الاهلية هي نسبة الفقر في البلد وهناك بعض المؤشرات التي توضح نسبة الفقر في عموم العراق بين عامي 2012-2012 :

جدول (2): اتجاهات الفقر بين عامي 2007-2012 مرتبة بحسب التغير في نسبته

اولاً : محافظات ارتفع فيها الفقر :

المحافظة	2007%	2012%	التغير عدد النقاط 2007-2012
ميسان	25.3	42.3	17
نينوى	23	34.5	11.5
القادسية	35	44.1	9.1
ذي قار	32	40.9	8.9
المثنى	48.8	52.5	3.7
أربيل	3.4	3.6	0.2

المصدر : وزارة التخطيط , خطة التنمية الوطنية 2018-2022, حزيران 2018 , ص 132 .

ثانياً : محافظات انخفض فيها الفقر :

المحافظة	2007%	2012%	التغير عدد النقاط 2007-2012
كركوك	9.8	9.1	-0.7
بغداد	12.8	12	-0.8
السليمانية	3.3	2	-1.3
دهوك	9.3	5.8	-3.5
الانبار	20.9	15.4	-5.5
واسط	34.8	26.1	-8.7
ديالى	33.1	20.5	-12.6
النجف	24.4	10.8	-13.6
البصرة	32.1	14.9	-17.2
صلاح الدين	39.9	16.6	-23.3
كربلاء	36.9	12.4	-24.7
بابل	41.2	14.5	-26.7

المصدر : وزارة التخطيط , خطة التنمية الوطنية 2018-2022, حزيران 2018 , ص 132

هناك تركيز اكبر في جغرافية الفقر , ففي العام 2007 كان 40% من الفقراء يعيشون في خمس محافظات وهي : بغداد , نينوى , البصرة , ذي قار . لكن الأوضاع تبدلت في العام 2012 ففي الوقت الذي لم تتغير فيه حصة بغداد النسبية من نحو (19%) فقد ضاعفت محافظة نينوى نسبتها تقريباً من الفقراء الى (15.7%) . تشكل ثلاث محافظات جنوبية هي القادسية , ذي قار , وميسان لتصل ما نسبته 7% و 10% و6.7% من الفقراء على التوالي , أي ما يقرب من ربع الفقراء في البلاد , وبذلك اصبح نحو 58% من الفقراء يعيشون في هذه المحافظات الخمس للعام 2012 .

وقد كشفت البيانات ايضاً ان أوضاع الفقر قد زادت سوء في ست محافظات , ارتفعت في ثلاث منها بأكثر من 10% وهي ميسان , ونينوى وبنحو 9% في القادسية وذي قار و6.4% في المثنى (على الرغم من انها لازالت اكثر المحافظات فقراً) , ونحو 0.4% في أربيل , وانخفض الفقر بأقل من 1% في كل من بغداد والسليمانية , وتحققت اكبر المكاسب في التخفيف من الفقر في صلاح الدين , وكربلاء , وبابل وقد تبدلت أوضاعها بالمقارنة مع المحافظات الأخرى .

من ناحية أخرى , فقد انخفض الفقر في المناطق الريفية وبنسبة 8.6% بالمقارنة بنسبة 2.6% في المناطق الحضرية , بينما كان هناك تحسن قليل في الفقر في محافظة بغداد وإقليم كردستان , وانخفضت معدلات الفقر بشكل ملحوظ في المحافظات ال14 المتبقية مجتمعة , ومع ذلك لا يزال 70% من نسبة السكان في فئة ال40% الافقر من السكان تعيش في تلك المحافظات , وان بغداد تمثل ال20% الأخرى .

كذلك تغير توزيع معدلات الفقر (ويقاس بنسبة السكان التي تعيش في أقل من 1.25 دولار يومياً بحسب تعادل القوة الشرائية للعام 2005) , والتي استمرت قريبة من 4% , الا ان التوزيع بحسب المنطقة الجغرافية قد تغير

بشكل كبير , ففي العام 2012 كان يعيش في نينوى وحدها نحو 18% من الفقراء , بينما كان يعيش نصف السكان من الفقراء في القادسية , وميسان , وذي قار معاً , وعليه يمكن الاستنتاج ان الزيادة في الفقر في نينوى والمحافظات الجنوبية الأربعة (ذي قار , البصرة , المثنى , ميسان) رافقها تركيز متزايد في الفقر (خطة التنمية الوطنية 2018- 2022 , 2018, ص 131-132) .

وان كل ذلك سينعكس بالتأكيد على التعليم الجامعي الأهلي , كلما ازدادت نسبة الفقر يقل اقبال الطلاب على التعليم الجامعي الأهلي لانهم لا يكونون قادرين على دفع المصاريف , او أقساط الدراسة ومن ثم فأن الاستثمار في التعليم يقل لان نسبة كبيرة من السكان لا يتوجهون الى هذا التعليم الأهلي بسبب الفقر المادي الذي يمرون به , ولا يتم الاستمرار بمثل هكذا استثمار لان الحجم الأكبر من الإيرادات في هذا الاستثمار يحصلون عليها من الطلاب .

III. تمويل التعليم الجامعي :

من المؤشرات الهامة التي تدل على الأهمية النسبية التي توليها الدولة لقطاع التربية والتعليم هو الانفاق على التعليم , كما هو الحال في البلدان النامية , فأن التمويل الحكومي هو المصدر الرئيسي لتمويل التعليم في العراق بعكس البلدان المتقدمة التي يساهم به القطاع الخاص بشكل كبير, لكن التمويل الحكومي يبقى مؤثراً , حيث يتنامى هذا الانفاق في العراق خلال السنوات الأخيرة , وارتفع من (6.8%) في العام 2008 الى ما يقارب (11%) في العام 2012 , الا انه ما زال منخفضاً مقارنة مع البلدان العربية , اذ أوضحت بيانات اليونسكو في الجدول ان الانفاق على التعليم كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي تتراوح بين (7.2%) في تونس, و (6%) في السعودية , و(6.3%) في المغرب ,و(6.5%) في اليمن مقارنة بحوالي (3.5%) في العراق (منظمة التعاون والتنمية الاوربية , 2008).

IV. الجودة الشاملة والاعتماد في مؤسسات التعليم الجامعي :

يعرف اتحاد الجامعات العربية الجودة في التربية بأنها مجموعة من الخصائص التي تعبر بدقة , وشمولية عن جوهر التربية وحالتها , ومدخلاتها , وابعادها , ومخرجاتها , وعملياتها , والتفاعلات المتواصلة التي تؤدي الى تحقيق الأهداف المنشودة والمناسبة للجميع (اتحاد الجامعات العربية , 2009) .

اما الاعتماد فهو مجموعة الإجراءات والعمليات التي تقوم بها هيأة الاعتماد من أجل أن تتأكد من المؤسسة هل حققت شروط ومواصفات الجودة المعتمدة لدى مؤسسات التعليم .

إن الجودة تشمل جميع مفاصل العملية التعليمية , وانها عمل أساسي في تحقيق اهداف التعليم الجامعي والارتقاء بمخرجات مؤسساته الى المستويات العالمية .

في العراق ادركت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ذلك , وبادرت الى انشاء وحدات متخصصة بإدارة الجودة في مؤسسات التعليم الجامعي العراقي , ولكن وعلى الرغم من ذلك فإن تحليل واقع التعليم الجامعي الوارد في الاستراتيجية الوطنية للتربية والتعليم العالي في العراق أشار بوضوح الى قدم التكنولوجيا والمناهج , وضعف ارتباطهما بحاجات التنمية الاقتصادية , والاجتماعية , ومتطلبات سوق العمل (ناصر , 2016 , ص 80-81) .

رابعاً : مشكلات التعليم الجامعي الأهلي في العراق وسبل معالجتها

تعد الكليات والجامعات الأهلية , احد روافد النشاط الخاص والذي ينصب نشاطها التربوي , والعلمي , وهياكلها التنظيمية في مجالات التنمية بجوانبها الاجتماعية , والاقتصادية , وتعد الكليات الاهلية هي احدى مؤسسات التعليم الجامعي والتي تقع عليها مسؤولية , وواجبات مهمة في مجال إعداد , وخلق الكوادر الوظيفية , والعلمية التي تكون قادرة ومتخصصة في قيادة النشاطات الإنتاجية المختلفة في المجتمع (طاقة , عجلان , لم يتم ذكر السنة , ص 176) .

أن زيادة اعداد الطلاب الملتحقين في التعليم الجامعي الحكومي رغبةً منهم في اكمال دراستهم في التعليم الجامعي كان الدافع وراء هذا الانتشار والتوسع الذي يشهده العالم العربي للجامعات , والكليات الأهلية , الامر الذي دفع البلدان العربية الى فتح المجال امام القطاع الأهلي للاستثمار في التعليم الجامعي , وعلى الرغم من ذلك فأن بعض الكليات الاهلية قد اخذت بعين الاعتبار احتياجات المجتمع المحلية , الا انه نجد ان بعضها وقع في المشكلات نفسها والتي واجهت الكليات , والجامعات الحكومية من حيث طرق التدريس , والتركيز على التخصصات النظرية , علاوة على ذلك مشكلات التعليم الجامعي الأهلي كثيرة وهي لا تقتصر على العراق , بل تتجاوزه الى البلدان العربية الأخرى , وان التصدي لهذه المشكلات كان جزءاً من عملية إصلاح التعليم الجامعي وذلك عبر تشخيص مفاصل الضعف فيه , ومن ثم استخدام الوسائل , والأساليب الحديثة والتي تمكنه من لعب دور إيجابي في تخريج عناصر نافعة , ومنتجة للمجتمع (ناصر , 2016, ص 98) .

مما تقدم يتضح وجود مشكلات تواجه مؤسسات التعليم الأهلي , ففي ظل التطور النوعي , والكمي لهذه المؤسسات , لابد وان تبرز بعض المردودات السلبية , والمشكلات التي تعيق تقدمها , ونموها , وكفاءة أداءها الإنتاجي , ولابد من توفير الظروف الإيجابية السليمة للعملية التعليمية , وعلى العموم يمكن تناول ابرز هذه المشكلات من خلال ما يأتي :

- نقص الكادر التدريسي في كثير من الاختصاصات , وعدم استقراره سنوياً , حيث أصبحت تشكل الامتيازات , والاغراءات المادية التي تمنحها بعض الجامعات العربية في البلدان المجاورة , والجامعات الخليجية عوامل جذب مهمة , ورئيسة لغالبية الأساتذة , والتدريسيين من ذوي الاختصاصات الهندسية , والعلمية , والمحاسبية , والإدارية المطلوبة باستمرار وذلك لسد حاجة الأقسام العلمية للكليات الاهلية , نتيجة لذلك اضطرت بعض الجامعات الاهلية الى غلق بعض الأقسام العلمية وذلك لعدم توفر الكادر التدريسي من ذوي الألقاب العلمية اللازمة لاستمرار

عمل هذه الأقسام حسب شروط وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

- أغلب الجامعات , والكليات الأهلية لا تمتلك ابنية (مملوكة) والابنية التي تشغلها حالياً هي غير مناسبة لأنها لم تصمم كأبنية جامعية تتناسب مع التطور النوعي والكمي لهذه الكليات لذلك أصبحت اغلب الكليات الاهلية تعاني من نقص مستدام في مجال تخصيص القاعات الدراسية , والمرافق الإدارية الذي لا يتناسب الموجود منها حالياً مع الاعداد المتزايدة للطلاب.
- نقص المختبرات , والتجهيزات في بعض الأقسام للكليات الأهلية , وكان ذلك نتيجة طبيعية لحجم الاضرار , وعمليات النهب والسرقة التي تعرضت لها بعض الكليات الاهلية أسوة بمؤسسات الدولة الأخرى , حيث ان الموقف المالي لبعض الكليات الاهلية لم يسمح بتعويض , وإعادة شراء هذه التجهيزات علاوة على ذلك ان الكليات الاهلية لم تشمل بالمنحة المالية , والتعويضات التي حصلت عليها الجامعات الحكومية , لذلك اعتمدت بعض الكليات الاهلية على إعادة أعمار ابنيتها المتضررة , وتجهيز مختبراتها من المواد المسروقة على إمكانياتها الذاتية مما شكل ذلك عبئاً مالياً ثقيلاً على ميزانية هذه الكليات في ظل إمكانيتها المالية المحددة.
- عدم الاستقرار في سياسة القبول في الجامعات , والكليات الأهلية سنوياً , يرجع سبب ذلك الى عدم تحديد اهداف نوعية وكمية للتعليم الجامعي الأهلي عندما تعد وزارة التعليم العالي والبحث العلمي خطة القبول في الجامعات الحكومية سنوياً , لذلك في ضوء عدم التنسيق , والتعاون المسبق في هذا المجال تعاني الجامعات , والكليات الأهلي من انخفاض نسب القبول سنوياً وتحقق خططها السنوية في القبول نسب انحراف كبيرة جداً , مما يؤدي الى تحقيق فاقد بشري كمي يؤثر سلباً على مؤشرات ميزانيتها المالية التخمينية السنوية ومن ثم يحول ذلك دون تحقيق اهدافها المادية , والمالية , والتربوية المحددة سنوياً في هذه الخطط , وبالحقيقة ان هذا الفاقد البشري المتحقق كان نتيجة انخفاض نسب القبول ويؤدي بالنتيجة الى عدم استغلال الطاقات المتاحة في الكليات الاهلية بشكل اقتصادي , وايضاً عدم استغلال المصادر التعليمية المتوفرة في البيئة المحلية او باستخدام وسائل , وأدوات تعليمة باهضة الثمن بالنسبة للوسائل المتاحة مما يؤدي الى ارتفاع كلفة التعليم الجامعي الأهلي من خلال زيادة نسبة (الأجور الدراسية) التي تحددها الكليات الاهلية (ناصر , 2016 , ص 177) .
- لم يتمكن التعليم الجامعي الأهلي حتى الان من كسب ثقة المواطن , بحيث يكون منافساً للتعليم الجامعي الحكومي , ويؤدي الى الارتقاء به , ويتم تشجيع التعليم الأهلي استناداً الى فلسفة تنطلق من مبدأ التكامل بين التعليم الحكومي , والتعليم الأهلي.
- غياب التشريعات , والضوابط التي تنظم علمية الاشراف على التعليم الجامعي الأهلي والتي يجب الالتزام بها وعدم الخروج عن الأهداف المرسومة له , ومن ثم تحوله الى سلعة تجارية تهدف الى الربح بدرجة رئيسة .
- قلة اعداد الطلبة الملتحقين في الجامعات الاهلية يعود ذلك الى ارتفاع الرسوم الدراسية , ومن ثم استمرار الضغط على التعليم الجامعي الحكومي المجاني , علاوة على عدم تعود المواطن على شراء الخدمة التعليمية واعتقاده بأن التعليم مسؤولية الدولة وحدها .
- الاعتماد على أعضاء هيئة التدريس العاملين في الجامعات الحكومية وبنظام الساعات وعدم توفر الهيئات التدريسية المتفرغة , وجعل الدوام في كثير من الكليات لا يتجاوز يومين او ثلاثة أيام في الأسبوع , الامر الذي يخل بالعملية التربوية إذ يقتصر دورهم على العملية التدريسية , ومن ثم فقدان القدرة على القيام بالنشاط البحثي الذي يساهم في الارتقاء بمستوى التعليم الجامعي
- يكون التركيز على الدراسات النظرية دون التطبيقية في معظم الكليات الأهلية , نظراً لقلة التكاليف التي تتطلبها , علاوة على ذلك فأن المواد التدريسية عبارة عن ملازم من وريقات معدودة لا تتناسب مع أهمية المادة , والمستوى العلمي (سعد , 2000) .

وهناك وسائل وإجراءات لابد ان تتبعها الدولة لكي تتجاوز هذه المشكلات والتي يعاني منها التعليم في الجامعات والكليات الاهلية وهي :

- ضرورة إجراء دراسات اقتصادية لقياس كفاءة النشاط التعليمي للجامعات الاهلية على مستوى الدولة , وتحديد مؤشرات الأداء الفعلية لهذه الكليات (أي تحديد معايير معينة) تقاس في ضوئها كفاءة الأداء للكليات الاهلية في المجال العلمي , والتربوي
- تقديم التسهيلات والدعم العلمي , والمادي , والفني للكليات الأهلية وشمولها بوسائل الدعم بأشكاله المختلفة التي تقدمها وزارة التعليم العالي والبحث العلمي .
- العمل على دراسة إمكانية استقدام كوادر تدريسية من الجامعات الحكومية في بعض الاختصاصات العلمية المتميزة , والنادرة ورفدها للكليات الاهلية لتدعيم مسيرة رفع المستويات النوعية لطاقات الكليات الاهلية .
- تشجيع الكوادر التدريسية عامة , والمدرسيين المساعدين بشكل خاص على التقدم والإنتاج في مجال البحث العلمي , واختزال إجراءات الترقية العلمية الخاصة بهؤلاء الكوادر دون المساس بموضوعيتها , ودقتها .
- العمل على زيادة نسبة الاكتتاب في بعض الكليات والجامعات الأهلية وذلك بهدف الاستثمار , والتوسع في مجال الأبنية , وزيادة حجم رأس المال التشغيلي وذلك لمواكبة التطور , والتوسع وتحقيق اهداف

المؤسسة التعليمية الأهلي , سواء في مجال الأبنية , والانشاءات او مجال توفير المستلزمات , والتجهيزات الأخرى التي تكون لازمة للعملية التربية.

- منح الكليات الأهلية بعض الاستقلالية في حرية اختيار المفردات , والمناهج الدراسية بما يتناسب مع خصوصية الكليات , والتطور العلمي , والنوعي فيها , وعدم تقيدها بالسياقات المعمول بها بالكليات الحكومية المناظرة ، مع امكانية التعاون والعمل المشترك بين الجامعات الحكومية والاهلية لتطوير المناهج
- تكثيف الجهود العلمية , والتربوية في مجال التعليم الثانوي من خلال إعادة النظر في المناهج العلمية , والتربوية , وطرق التدريس , وإيجاد الوسائل , والإجراءات اللازمة لرفع المستوى العلمي , والتربوي للطلاب في المرحلة الثانوية .
- استحداث وحدات متخصصة داخل الجامعات الأهلية , تعنى بأعداد الدراسات , والبحوث عن واقع الطلاب (اجتماعياً وتربوياً) , علاوة على معرفة الأسباب التي تدفع البعض منهم نحو التسرب وعدم الالتزام بالدوام للخروج بمؤشرات في ضوئها يمكن وضع الأسس , والإجراءات التي يمكن ان تقلل من نسب التسرب بغية الاستفادة منها في الكليات الأخرى , علاوة على ضرورة اعادة تفعيل دور الاشراف التربوي في الجامعات الأهلية لتشخيص أسباب هذه الظاهرة والحد منها
- ان اغلب الكليات الاهلية لا تعقد مؤتمراً سنوياً تقويمياً لمناقشة مدى تحقيقها لاهدافها , ومناقشة مسيرة الكلية خلال العام , وخطة العمل للعام القادم , لذلك نقترح استمرار عقد المؤتمرات سنوياً على مستوى الكليات , والجامعات الاهلية في الدولة لمناقشة خطط عمل هذه الكليات من ناحية الأهداف , والمعوقات التي تواجه هذه الكليات , واقتراح السبل , والسياسات اللازمة لمعالجتها (طاقة , عجلان , لم يتم ذكر السنة , ص 178) .

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً : الاستنتاجات

من خلال ما تقدم يمكن ان نستنتج ما يأتي :

- بعد العام 2003 اعتقد كل متتبع لمسيرة التعليم العراقي بأن التعليم سوف ينال نصيبه من التطور والازدهار, بسبب الانفتاح على العالم الخارجي , وهذا ما حصل بالفعل عندما توسع التعليم الجامعي توسعاً افقياً بحيث أصبحت الجامعات الحكومية , والأهلية منتشرة في عموم العراق وليس بغداد فقط , وان هذا التوسع الافقي غير كافي مكا يبدو لتحسين جودة التعليم الجامعي .
- ان العلاقة بين الجامعات الحكومية , والأهلية هي ليست علاقة تنافسية , بل هي علاقة متكاملة احداهما مكمل لآخر .
- يعطي التعليم الجامعي الأهلي حرية اكبر في اختيار الكليات , والتخصصات العلمية طبقاً لرغبة الطلاب المتقدمين للدراسة في الجامعات الاهلية .
- الجامعات الأهلية لا تعاني من مشكلة البطالة المقنعة احياناً , إذ انها تعتمد في الغالب هياكل إدارية مرنة تؤمن كفاءة أداء عالية بجميع منتسبيها , وبخلاف ذلك تتخذ جميع الإجراءات اللازمة بحق الافراد الذين لا يرتقي أداؤهم الى المستوى المطلوب من الناحية الإدارية , والعلمية .
- إن وجود الجامعات الاهلية سوف يحد من هجرة الكفاءات , والعقول المحلية وذلك بسبب التوسع في سوق العمل , وازدياد فرص العمل مع ما يرافق ذلك من تحسين للوضع الاقتصادي لأعضاء هيأة التدريس .
- يواجه خريجو التعليم الجامعي بشكل عام , والتعليم الأهلي بشكل خاص تحدياً يتمثل بارتفاع مستويات البطالة بين شرائح الخريجين , وعدم مواءمة مخرجات التعليم مع متطلبات سوق العمل
- أغلب الجامعات , والكليات الأهلية لا تمتلك ابنية (مملوكة) والابنية التي تشغلها حالياً هي غير مناسبة لأنها لم تصمم كأبنية جامعية تتناسب مع التطور النوعي والكمي لهذه الكليات لذلك أصبحت اغلب الكليات الاهلية تعاني من نقص مستدام في مجال تخصيص القاعات الدراسية , والمرافق الإدارية الذي لا يتناسب الموجود منها حالياً مع الاعداد المتزايدة للطلاب .
- لم يتمكن التعليم الجامعي الأهلي حتى الان من كسب ثقة المواطن , بحيث يكون منافساً للتعليم الجامعي الحكومي , ويؤدي الى الارتقاء به , ويتم تشجيع التعليم الأهلي استناداً الى فلسفة تنطلق من مبدأ التكامل بين التعليم الحكومي , والتعليم الأهلي.
- يكون التركيز على الدراسات النظرية دون التطبيقية في معظم الكليات الأهلية , نظراً لقلة التكاليف التي تتطلبها

ثانياً : التوصيات

وفي ضوء متضمنات البحث , يوصي بما يأتي :

- استحداث اقسام جديدة في الكليات الأهلية غير الموجودة في الكليات الحكومية ، وذلك لتفادي الاختلالات الحاصلة من ناحية , ولكي تمد سوق العمل بقوة عمل بشرية جديدة ذات اختصاص مستحدث من ناحية أخرى .
- على الجامعات الأهلية التركيز على أن تكون اقسامها متوازنة ما بين الأقسام العلمية والإنسانية لان اغلب الجامعات الاهلية تكون اقسامها إنسانية .
- لا يكفي تطور الجامعات الحكومية والأهلية بشكل افقي في عموم العراق لأنه غير كاف كما يبدو بالنسبة للتعليم الجامعي لتحسين جودة التعليم الجامعي فلا بد من وجود تطور عمودي ايضاً يتمثل بنوعية التعليم من خلال الأقسام المختلفة التي يمكن استحداثها .

- تفتقر البلدان النامية الى فلسفة تعتمد على حل المشاكل الاقتصادية , والاجتماعية , وايضاً افتقارها الى السياسات الملائمة لتخطيط وتنمية وتوجيه الموارد البشرية , ضمن سياسة تعليمية تنسجم مع ظروف البلد , لذلك من الضروري وجود فلسفة وايديولوجية تؤطر عملية توجيه وتنمية الموارد البشرية وبما ينسجم مع طبيعة التطور التاريخي والاجتماعي لهذا البلد .
- يجب ان تمتلك الكليات الاهلية ابنية مناسبة لان الأبنية التي تؤسس عليها الكليات الاهلية هي غير ملائمة لمتطلبات التعليم في الجامعة لأنها تعاني من نقص مستدام في مجال تخصيص القاعات الدراسية والمرافق الإدارية ولا تتناسب مع اعداد الطلبة المتزايدة .
- لابد من تحديد اهداف نوعية وكمية للتعليم الجامعي الأهلي عندما تقوم وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بعمل خطة القبول في الجامعات الحكومية سنوياً , ولا بد من التنسيق في هذا المجال .
- العمل على دراسة إمكانية استقدام بعض من الكوادر التدريبية الحكومية في الاختصاصات المميزة العلمية ورفدها للكليات الاهلية لتدعيم مسيرة رفع المستويات النوعية لطاقات الكليات الاهلية .
- لابد من منح الكليات الأهلية بعض الاستقلالية في حرية اختيار المفردات والمناهج الدراسية بما يتناسب مع خصوصية الكليات والتطوير العلمي , والنوعي وعدم تقيدها بالسياقات المعمول بها بالكليات الحكومية المناظرة .
- لابد من ان تكون الزيادة في قوة العمل الموجودة في التعليم الأهلي تعني إنتاجية اكبر وذات أثر تنموي إيجابي , وإلا لا جدوى من زيادة اعداد الطلبة المقبولين فيها ، بمعنى أن تكون المخرجات نوعية وليست كمية وبما يتناسب مع طبيعة الاقتصاد العراقي .
- ضرورة قيام الكليات والجامعات الأهلية بالاستعانة بالخبرات الأجنبية من الكوادر التدريسية أو الخبراء قدر المستطاع ، للاستفادة من خبراتهم في تطوير هذا النوع من التعليم ، نظراً لأن هذه الكليات يمكن أن تتميز في هذا المجال لتمتعها بالمرونة في اتخاذ القرارات .

المصادر

اولاً: البحوث والدراسات والمقالات :

1. عادل مجيد العادلي , مساهمة التعليم في عملية الانماء الاقتصادي في البلدان العربية , مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة , العدد 35 , 2013 .
2. عبد الله بو بطانة , تفعيل التعاون بين التعليم العالي وقطاع الاعمال , مكتب التربية العربي لدول الخليج , العدد 3 , الرياض , 2001 .
3. عدي صابور محمد , انعكاس مخرجات التعليم الأهلي على سوق العمل في العراق , جامعة حياة الخاصة للعلوم والتكنولوجيا , مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية , العدد 54 , 2018 .
4. محمد طاقة , حسين عجلان , فلسفة التعليم الجامعي الأهلي في العراق , بحوث المؤتمر العلمي الثاني لجامعة اهل البيت, العدد 2 , لم يتم ذكر السنة .
5. محمد طاقة , مسارات التعليم العالي الأهلي في العراق للسنوات الخمسة المقبلة (2010-2015) , مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة , العدد 25, 2010 .

ثانياً : التقارير والنشرات الرسمية والمقابلات :

1. اتحاد الجامعات العربية , دليل ضمان الجودة والاعتماد للجامعات العربية الأعضاء , عمان , الأردن , 2009 .
2. عبد الجبار عبدالله سعد , التعليم الجامعي في اليمن ودوره في خدمة المجتمع , مؤتمر التعليم الأهلي كتاب الأبحاث , جامعة الملكة أروى , صنعاء , 2000 .
3. منظمة التعاون والتنمية الاوربية , التقرير السنوي , نظرة على التعليم 2007 , 2008.
4. وزارة التخطيط , خطة التنمية الوطنية 2018-2022 , حزيران 2018 .
5. وزارة التعليم العالي والبحث العلمي, الاستراتيجية الوطنية للتربية والتعليم العالي في العراق,المركز والاقليم للسنوات (2011-2022),نيسان 2012 .
6. وزارة التعليم العالي والبحث العلمي – دائرة التخطيط والدراسات والمتابعة والإحصاء, بغداد , العراق .

ثالثاً : الأطاريح والرسائل الجامعية :

1. اسراء حسين ناصر , الاستثمار الخاص في التعليم العالي , جامعة القادسية , كلية الإدارة والاقتصاد , رسالة ماجستير , 2016 .

رابعا: شبكة المعلومات العالمية (الانترنيت) :

1. أسعد فاضل منديل الجياشي , جودة التعليم العالي (الإشكاليات والحلول) , 4\5\2017 /q/staff/asaadaljiashi/2017/05/04,

خامساً: المصادر الأجنبية :

1. Peril and Promise: Higher Education in Developing Countries, Task force Report. The world Bank and UNESCO, 2000.